آليات تقويم السجين المتطرف في المؤسسات العقابية والاصلاحية .. دولة قطر أُنموذَجاً

الدكتور/ محمد بدرت بدير
وزارة الداخلية - جمهورية مصر العربية

آليات تقويم السجين المتطرف في المؤسسات العقابية والاصلاحية.. دولة قطر أنموذجاً

الدكتور/ محمد بدرت بدير
وزارة الداخلية – جمهورية مصر العربية

المُلخَّص:

استطاعت التنظيمات الإرهابية أن تستغل السجون لخدمة أغراضها المتطرفة في نشر أيديولوجيتها الغلواء، واستمالة السُّجناء واستقطابهم، وتكوين جبهات مضادة داخل السجن، وهو ما يمثل بدوره تهديداً للمنظومة الأمنية، وتحدياً صارخاً لقدرة الدولة على إنفاذ القانون وتطبيقه، فضلاً عن زعزعة ثقة المواطن في شعوره بالأمن والأمان.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف وصف الظاهرة قيد الدراسة، ودراستها من مختلف أبعادها وجوانبها، هذا بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية على التشريع القطري، من أجل بلورة رؤية جديدة شاملة ومرنة لتقويم السجين المتطرف، والقضاء على دوافعه العدوانية، وتهيئته للتعايش كعضو فاعل في المجمع.

وأكدت الدراسة في نتائجها على أن المعاملة الإنسانية للسجناء لا تقَوَّضَ حفظ الأمن والنظام في السجون، بل على النقيض من ذلك، فهي تجعل السجناء يتقبلون الأوضاع المعيشية، وبالتالي يسهل إخضاعهم لبرامج التقويم، لإعادة دمجهم في المجتمع.

وأوصت الدراسة بضرورة المراجعة الفكرية للمفاهيم الدينية المغلوطة، وإخراج المتطرفون من بوتقة التفسيرات الضيقة التي تحض على استخدام العنف.

وارتكزت الدراسة في أهميتها على إيضاح أهم التدابير الإجرائية لتصنيف السجناء المتطرفون، وإرساء برنامج متعدد المحاور، يحدد الأدوار والأنشطة المطلوبة لدمج السجين المتطرف في المجتمع، هذا بالإضافة إلى دراسة تطبيقية على التشريع القطري الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية رقم (11) لسنة 2012م.

الكلمات المفتاحية: الفرز والتصنيف – النهج المختلط – الدمج التدريجي – الإفراج المشروط – الوسم الإلكتروني – العدالة التصالحية.

ABSTRACT

Rehabilitation Mechanisms for Extremist Prisoners in Penal and Correctional Institutions: The Stae of Qatar as a Model

Dr\ Mohammed Badrat Bdeir
Ministry of Interior - Egypt

Terrorist organizations have been able to exploit prisons to serve their extremist aims by disseminating their radical ideology, winning over and recruiting inmates, and forming counter-fronts inside the prison—developments that constitute, in turn, a threat to the security system, a flagrant challenge to the state's ability to enforce and apply the law, and a factor that undermines citizens' confidence in their sense of security and safety.

The study relied on the descriptive–analytical method with the aim of describing the phenomenon under examination and analysing it from its various dimensions and aspects, in addition to the applied study of Qatari legislation, in order to formulate a new, comprehensive, and flexible vision for evaluating the extremist prisoner, eliminating his aggressive motives, and preparing him for coexistence as an active member of society.

The study affirmed in its findings that the humane treatment of prisoners does not undermine the maintenance of security and order within prisons; rather, on the contrary, it enables prisoners to accept their living conditions, thereby facilitating their submission to evaluation programmes aimed at reintegrating them into society.

The study recommended the necessity of an intellectual review of incorrect religious concepts and of removing extremists from the confines of narrow interpretations that incite the use of violence.

The importance of the study lay in clarifying the most significant procedural measures for classifying extremist prisoners and in establishing a multi-faceted programme that defines the roles and activities required for integrating the extremist inmate into society, in addition to an applied study of Qatari legislation regulating penal and correctional institutions and its executive regulations issued pursuant to Minister of Interior Resolution No. 11 of 2012.

Keywords: Screening and Classification – Mixed Approach – Gradual Integration – Parole Electronic Labeling – Restorative Justice.

المقدمة:

بزغَتِ ظاهرة التطرف والفكر الجهادي داخل السجون في المجتمعات العربية، ففي ستينات القرن الماضي عجت السجون في العديد من الدول بالآلاف من الجماعات المتطرفة، ما أدى إلى تماسك جبهتها، وخروجها أكثر صلابة وعنف مما كانت عليه قبل دخولها.

ويتم إخضاع الشباب النشط لعمليات "غسيل الدماغ" من خلال اللقاءات اليومية وحلقات الدعوة بين السجناء، مستغلين في ذلك حالات السخط والكراهية والشعور بالظلم تجاه السياسات المتخذة من قبل الدولة بشأنهم، ورغبتهم في الانتقام، وهنا يكمن مدخل التطرف ونقطة التحول من إنسان معتدل الفكر إلى متطرف.

وتعد الانتهاكات اللّاإنسانيّة التي تمارس بحق السجناء سبباً آخر لتطرفهم، فهناك بعض الأساليب الشائعة للتعذيب والإذلال، وجميعها أمور تُسهم في جعل السجناء أكثر تطرفاً.

لذا بات من الضروري أن يتحول دور السجون من حواضن داعمة للفكر الإرهابي والآيديولجية المتطرفة، إلى مؤسسات إصلاحية تؤدي دوراً مهماً في محاربة التطرف الفكري والسلوكي، وتسهم في اصلاح وتقويم السجناء وتعديل سلوكياتهم، بغرض مساعدتهم على العودة للمجتمع أسوياء.

وهذا ما دفع وزارة الخارجية الأمريكية – في عام 2013م – لتمويل "اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب" لتضطلع بتطوير وتنفيذ دورة تدريبية لكبار مسؤولي السجون وصانعي السياسات حول إعادة تأهيل المجرمين المتطرفين وإعادة إدماجهم، وجاء ذلك في أعقاب عمل اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب في تطوير مذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين [1].

وتم تجريب هذا المشروع في الفلبين ومالي في عام 2014م، حيث تم تنظيم عدد من تدريبات المتابعة من 2015 – 2017م في جميع أنحاء الفلبين ومالي، وإلى جانب تنفيذ حلقات العمل هذه لبناء القدرات [2].

(1) Ben Crewe، Jamie Bennett، Yvonne Jewkes, Handbook on Prisons, USA, Taylor & Francis, 2023, p289.

(2) Council of Europe. Committee of Ministers, European Prison Rules, New York, Council of Europe Pub, 2020, p136.

إشكاليّة الدراسة:

تتمثل إشكاليّة الدراسة في الخطورة التي باتت تشكلها السجون، حيث تفرز أعداداً غفيرة من العناصر الجدد المتطرفة، نظراً لاستطاعة السجناء المتطرفون بث سمومهم التخريبية، ونشرهم الأيدولوجيات المتشددة بين عامة السجناء، بغرض استقطاب وتجنيد السجناء العاديين.

كما تتجلى إشكاليّة الدراسة في ممارسة السجناء المتطرفون للعنف ضد القائمين على إدارة السجن، واضفاء حالة من الفوضى والرعب بين السجناء؛ من أجل إرهاب الجميع، وجعل السجن أرضاً خصبة لنشر الأفكار المتطرفة، دون أي مقاومة من السلطات القائمة على إدارته، الأمر الذي خلق حالة من الاختلاف بين الدول بشأن النظم المتبعة حيال أساليب احتجاز السجناء المتطرفون، فضلاً عن نوع التدابير العقابية المتخذة ضد الخارجين عن قواعد السجن وضوابطه.

ويسعى الباحث إلى تحديد وتقييم تلك المخاطر والنتائج المترتبة عليها، وإيضاح الأساليب الفعالة بشأن النظم المتبعة حيال احتجاز السجناء المتطرفون، ودور القائمين على تنفيذها، وعليه، يتم وضح الحلول اللازمة لتقويم السجين المتطرف.

أهمية الدراسة:

1. أهمية الدراسة النظرية

تبرز الأهمية النظرية للدراسة ببيان الباحث لأهم البَوَاعِثُ والدوافع التحفيزية لنشر الأيدولوجيات المتطرفة داخل السجون، فضلاً عن بيان الأخطار المُتَوَقَّعة التي قد يشكلها السجناء المتطرفون، سواء بالنسبة للقائمين على إدارة السجن، أو بالنسبة للسجناء العاديين.

كما ارتكزت الدراسة في أهميتها النظرية باستعراض الباحث لأهم السياسات التصنيفية لاحْتِجاز السجناء المتطرفون، في إطار درجة الخطورة والتطرف المحتملة لكل سجين، سواء على نفسه أو على الآخرين.

2. أهمية الدراسة العملية

يرتكز البحث في أهميته العملية على إرساء منهجية متعددة المحاور، تقوم على دمج وانخراط السجناء المتطرفون في المجتمع، وذلك بمشاركة جميع مؤسسات وطوائف المجتمع، من أجل النهوض بالوعي الفكري والثقافي والديني للسجناء المتطرفون، واخضاعهم لبرنامج تدريبي فنياً ومهنياً، والاهتمام بالأنشطة الرياضية والإبداعية، وتقوية الروابط الاجتماعية، فضلاً عن العمل على تعبئة الرأي العام بشكل إيجابي وفعال لتقبل السجناء المتطرفون المُفرج عنهم، والسماح بانخراطهم في الحياة العملية وسوق العمل.

واختتم الباحث دراسته بعمل دراسة تطبيقية على التشريع القطري الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية رقم (11) لسنة 2012م، بغرض الوصول إلى آليات فاعلة ومؤثرة في الحد من تأثر السجناء العاديين بالأفكار المتطرفة، وتحجيم حِدَّةُ التطرف والعنف لدى السجناء المتطرفون لأقصى حد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال طرحها هذا الموضوع إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1. إلقاء الضوء على بعض الأوضاع السلبية داخل السجون التي قد تستغلها الجماعات المتطرفة – باعتبارها نقاط ضعف – في عمليات استقطاب وتجنيد السجناء العاديين.
2. إيضاح أهم التدابير الإجرائية لتصنيف السجناء المتطرفون، وفقاً لمؤشرات عملية تقييم المخاطر والاحتياجات الفردية لكل سجين.
3. إجراء مفاضلة مِعياريّة لسياستي الفصل والدمج بين السجناء المتطرِّفين، وإبراز أهم التداعيات الإيجابية والسلبية لكل سياسة على حدة.
4. بيان أهمية توفير كافة الإمكانيات والاحتياجات الأساسية للسجناء المتطرفون كمقوم أساسياً للتقويم.
5. تسليط الضوء على محاور البرنامج التَّقويميّ الدمجي، وسبل انخراط السجناء المتطرفون في المجتمع.
6. عمل دراسة تطبيقية على التشريع القطري الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية رقم (11) لسنة 2012م.

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة بشكل أساسِ على عدة تساؤلات هامة، نذكر منها:

1. هل يستلزم إجراء عملية تقييم أولي لجميع السجناء عند دخولهم السجن لأول مرة، وما الأهمية من جراء ذلك؟
2. ما هي تداعيات انتهاج القائمين على إدارة السجون لبعض السياسات المجحفة كـ (المعاملة القسرية، والعنصرية)، على تطرف السجناء؟
3. هل محدودية موارد بعض الدول وعدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسجناء، يمكن اعتباره ضمن الدوافع الجاذبة لتطرف السجناء؟

4. هل يمكن اتباع نهج مُوحَّد حيال أساليب احتجاز السجناء المتطرفون؟
5. ما هي أبرز محاور البرنامج الدمجي الملائم لتقويم السجناء المتطرفون؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف وصف الظاهرة قيد الدراسة، ودراستها من مختلف أبعادها وجوانبها، ومن ثم تحليل مفرداتها ومكوناتها تحليلاً علمياً وعملياً، هذا بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية؛ للخروج بنتائج جوهرية، وهو ما تتنهجه الدراسة من خلال محاولة وصف الحقائق والمعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة، والعمل على تحليلها لاستخلاص أهم القواعد والأحكام التي ترتبط بالموضوع، ومن ثم بلورة رؤية جديدة شاملة ومرنة لتقويم السجين المتطرف، والحد من نشر الأفكار المتطرفة بين عامة السجناء.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، تطرق الباحث في المبحث الأول إلى أسس السياسات الاحتجازية، وتم تقسيمه إلى مطلبين تناول المطلب الأول تقييم المخاطر، واستعرض المطلب الثاني أهم التدابير الإجرائية لتصنيف السجناء المتطرفون.

وفي المبحث الثاني سلط الباحث الضوء على محاور البرنامج التَّقويميّ الدمجي، إذ تناول في المطلب الأول الأنشطة التوعوية والمهنية، وبيَّن في المطلب الثاني طرائق التأهيل النفسي، وأوضح سبل الدعم المؤسسي بالمطلب الثالث.

وألقى الباحث الضوء في المبحث الثالث على التشريع القطري الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية، وذلك بعمل دراسة تطبيقية تناول من خلالها التشريع القطري رقم (3) لسنة 2009م الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية، ثم أوضح اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية رقم (11) لسنة 2012م.

واختتم الباحث دراسته بطرح بعض التوصيات التي يُرى أنها فاعلة ومؤثرة في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة بين السجناء العاديين، إضافةً إلى فاعليتها في تقويم السجين المتطرف، ومحاولة دمجه في المجتمع كعضو نافع.

المبحث الأول

أسس السياسات الاحتجازية

نستعرض فيما يلي أبرز الأسس الخاصة بالسياسات الاحتجازية بشأن السجناء المتطرفون، وذلك من خلال إلقاء الضوء على كيفية تقييم المخاطر، وإيضاح أهم التدابير الإجرائية لتصنيف السجناء المتطرفون، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
تقييم المخاطر

ينبغي على إدارات السجون أن تجري عملية فحص أولي لجميع السجناء عند دخولهم السجن لأول مرة، ثم تجرى بعد ذلك تقييمات أكثر دقة وعلى فترات منتظمة، وذلك في إطار الحكم الصادر ضد كل سجين وسجله الجنائي والأسباب التي دفعته إلى التطرف، تمهيداً لفصل السجناء عن بعضهم البعض، تبعاً لدرجة الخطورة المحتملة التي قد يشكلها كل سجين سواء على نفسه أو على الآخرين، وذلك إعمالاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء – قواعد نيلسون مانديلا، والتي تنص على (ضرورة الفصل بين السجناء دائماً حسب وضعهم القانوني).

وعليه، فقد يتطلب تقييم السجناء ضرورة التمييز بين النوازع والبَوَاعِثُ التحفيزية لكل فئة من السجناء، فهناك من لديهم إيمان كامل بقضايا التطرف، ومنهم من ليس لديه أي دوافع أيديولوجية أو دينية، وذلك حتى يمكن إشباع احتياجات كل فئة، وإخضاع الأخيرة للبرنامج الدمجي الذي يناسب الدوافع الحقيقية.

فقد أثبتت التجارب العملية أن هناك بعض السجناء المتطرفين منخرطون في ذلك النشاط لأسباب أخرى بخلاف الزرائع الدينية، كالكسب المالي أو البحث عن الذات أو تحقيق مكانة مجتمعية معينة أو بدوافع التخريب والانتقام وغير ذلك من البواعث الإجرامية[3].

وهنا يثور التساؤل حول النوازع والبَوَاعِثُ التحفيزية لنشر تلك الأيدولوجيات المتطرفة داخل السجون؟ وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي التأكيد على أن هناك بعض الأوضاع السلبية داخل السجون قد تفرضها أحوال السجين، أو بعض السياسات والظروف الاقتصادية والأمنية للدول، وتعد بدورها نقاط ضعف، قد تستغلها الجماعات المتطرفة في عمليات الاستقطاب والتجنيد لأعداد غفيرة من السجناء العاديين، ومنها على سبيل المثال: الظروف المعيشية السيئة للاحتجاز، وانعدام الأمن والمرافق الملائمة، والاكتظاظ، وهذه العوامل وغيرها تحفز أو تدفع البعض للانضمام الى الجماعات المتطرفة بحثاً عن الحماية، ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي

(3) Melissa Dearey, Radicalization, The Life Writings of Political Prisoners, New York, Taylor & Francis, 2019, p255.

1. الانعزالية

قد يَنزوِي السجين العادي ويفضل هجر الآخرين، نتيجة مروره بأزمة أو صدمة شخصية، أو نتيجة إحساسه بالظلم والإحباط تجاه النظام السياسي القائم بدولته، وهو ما يشجع الجماعات المتطرفة لاستغلال تلك المشاعر السلبية والتأثير في عواطفه وأفكاره ومعتقداته، وبناء شخصية جديدة قائمة على الدين، ودعم الأيديولوجيات المتطرِّفة العنيفة[4].

2. الإجحاف بحقوق السجناء

قد يمارس القائمون على إدارة السجن بعض السلطات الجائرة بحق السجناء، اعتقاداً منهم بأن ذلك يحقق الردع الخاص والعام ويحرز نتائج إيجابية، بيد أنه في واقع الأمر، إن المعاملة غير المُنصفة والسياسات التمييزية وتعمد الإذلال والحرمان من الحقوق والاحتياجات الأساسية، تعد جميعها عوامل تدفع السجين العادي ليرتمي في أحضان الجماعات المتطرفة استقواءً بها، وبحثاً عن الحماية.

وقد أثبتت التجارب العملية أن المعاملة الإنسانية للسجناء لا تقَوَّضَ حفظ الأمن والنظام في السجون، بل على النقيض من ذلك، فاحترام كرامة السجناء وتلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وتدفئة وإقامة مناسبين، فضلاً عن إمكانية الخروج إلى الهواء الطلق وممارسة التمارين الرياضية والحفاظ على النظافة الشخصية وسلامة المرافق الصحية، هي أمور بالطبع تجعل السجناء يتقبلون الأوضاع المعيشية، وبالتالي لا يتسببوا في إحداث الاضطرابات والفوضى، ما يسهل عملية إعادة دمجهم في المجتمع.

3. عدم القدرة على الوفاء باحتياجات السجناء

تفتقد بعض البلدان – ذات الموارد المحدودة – القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسجناء، وهو ما يشكّل تحديات خطيرة لأمنها القومي، حيث تعاني بعض السجون من الظروف غير الملائمة والاكتظاظ الشديد وسوء التدابير الأمنية، وهي بالتأكيد تعد بَوَاعِثُ تحفيزية تدفع السجناء الضعفاء للانضمام طواعية إلى الجماعات المتطرِّفة، من أجل الحصول على الطعام ومكان للمبيت والحماية، بغض النظر عما إذا كانوا يتماثلون مع أيديولوجيتهم المتطرِّفة، أو يزعمون ذلك بغرض البقاء على قيد الحياة داخل السجن[5].

(4) California. Legislature. Senate. Committee on Public Safety ,Segregation Policies in California Prisons, Current Conditions and Implications on Prison Management and Human Rights, New York, Assembly Publications Office, 2022, p 89.

(5) Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt, USA, University of California Press, 2023, p142.

4. الجَهالة بأمور الدين

إن انغماس السجين العادي في أوساط السجناء المتطرفون، ومشاركتهم الحوارات والنقاشات الفردية والجماعية بشأن بعض الأمور الخلافية في الدين، يجعل عقل السجين مشبعاً ببعض الأفكار المتطرفة، فالسجناء الذين ينجذبون للأفكار المتشددة هم أقل إلماماً بأمور دينهم ويجهلون سماحة الدين الإسلامي ولديهم صورة مشوشة عنه، وهذا ما يُمكِّن السجناء المتطرفون من استغلال سطحيتهم وضحالة وعيهم الديني، ومن ثم تغذيتهم بالمعلومات المُضللة، والتفاسير المغلوطة.

5. توليد المشاعر العدائية

قد يعمد القادة المتطرفون إلى استثارة المشاعر المتأججة لدى بعض السجناء العاديين مثل: الكراهية والانتقام، وذلك بسبب الظروف القاسية داخل السجن، حيث يسهل اجتذابهم لصفوف وكتائب الجماعات المتطرفة، مستغلين في ذلك الوعود الزائفة والأماني الخادعة، من أجل تسخيرهم في أعمال معادية ضد النظام(6).

وباستعراض أبرز البواعث التي تدفع السجين العادي للانضمام للسجناء المتطرفون، يتضح أنه لا يوجد نمط أو إطار محدد للوقوف على أسباب تطرف السجناء، وإنما هناك الكثير من الدوافع التي قد تؤثر بعضها أو كلها على سيكولوجية السجين، وتحثه على التطرف.

لذا ينبغي تحديد النوازع والبَوَاعِثُ التحفيزية التي دفعت كل سجين إلى سبيل التطرف، والقضاء على مسبباتها ومعالجتها جذرياً، إضافةً إلى عمل تقييمات أكثر دقة وموضوعية، منعاً للأخطار المحتملة التي قد تتمثل في الآتي

أ. الاخلال بالمنظومة الأمنية، وذلك بحَضّ السجناء على استعمال القوة والعنف ضد القائمين على إدارة السجن أو الهرب أو ترويع السجناء وإرهابهم.

ب. نشر الأيدولوجيات المتطرفة بين عامة السجناء، والسعي لاستقطابهم وتجنيدهم، وإنشاء قواعد تنظيمية وهياكل هرمية داخل السجن.

مما سبق يتضح أن عملية تقييم السجناء تتجلى أهميتها في تحديد المخاطر المحتملة لكل سجين، حتى يتسنى اتِّخاذ التدابير الاستباقية اللازمة لتحجيم تلك المخاطر إلى أدنى حد، وذلك من خلال ما يأتي

(6) Alexa Koenig. Keramet Reiter, Extreme Punishment, Comparative Studies in Detention, Incarceration and Solitary Confinement, USA, Palgrave Macmillan, 2023, p189.

أولاً: إخضاع السجناء لعملية "الفرز والتصنيف"، حيث يودع شديدي التطرف والخطورة تحت حراسة أمنية قصوى، ثم يليها الفئات الأقل تطرف وخطورة، بيد أن هناك بعض البلدان ذات الموارد المحدودة، تَعِجّ سجونها بالسجناء المدانون بجرائم تطرف، ومِنْ ثَمَّ لا تتمكن من تطبيق سياسة الفصل بين السجناء، وهو ما يشكل تحدياً أمنياً بالغ الخطورة، ويقود إلى أزمات بالغة التعقيد، حيث يسهل تسميم السجناء العاديين بالأفكار المتطرفة، فضلاً عن ممارسة العنف ضد السلطات القائمة على إدارة السجن[7].

ثانياً: إخضاع السجين للبرامج التأهيلية التي تتناسب مع درجة التشدد والخطورة التي تمثلها كل شريحة، بغرض تسهيل عملية إعادة اندماجهم وتكيفهم في المجتمع، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة الاستجابة لاحتياجات السجناء وإشباع متطلباتهم الأساسية، حتى يتقبل الأوضاع المعيشية الجديدة.

المطلب الثاني
التدابير الإجرائية لتصنيف السجناء المتطرفين

يمكن اتخاذ حزمة من التدابير الإجرائية لتصنيف السجناء المتطرفين، وذلك وفقاً لنتائج وتقديرات عملية تقييم المخاطر والاحتياجات الفردية لكل سجين، وذلك على النحو الآتي

1. الفصل

تأخذ بعض الدول بسياسة فصل وعزل السجناء المتطرِّفين عن غيرهم من عامة السجناء (كما سبق وأوضحنا حسب الوضع القانوني لكل سجين، وتاريخه الجنائي، ودرجة تطرفه)؛ وتنتهج بعض الدول هذه السياسة، إذ تُودع السجناء المتطرفين في سجون شديدة الحراسة ؛ لما في ذلك من تجنب لمخاطر توغلهم بين السجناء العاديين، والقضاء على محاولات الاستقطاب والتجنيد، فضلاً عن تَسْهِيل عملية اخضاعهم للبرامج التأهيلية، التي يتم تصميمها وفقاً لمستوى الخطورة ودرجة التطرف، حتى يمكن إعادة دمجهم في الحياة الطبيعية، وانخراطهم في المجتمع كأشخاص أسوياء معتدلون[8].

إلا أنه على صعيد آخر، هناك بعض التداعيات السلبية التي تنتاب عملية الفصل، تتمثل في تَلاحُم السجناء المتطرِّفين، وتكوينهم لخلايا هرمية وعنقودية داخل السجن، يستطيعوا من خلالها استقطاب السجناء العاديين، فضلاً عن اضطلاعهم ببعض أعمال المقاومة

(7) Sharon Shalev, Sourcebook on Solitary Confinement, New York, Greater London Group, 2020, p225.

(8) Johan Fuhrmann. Stefan Baier, Prisons and Prison Systems, Practices, Types and Challenges, UK, Nova Science Publisher's, Incorporated, 2020, p96.

الجماعية والشغب، كعدم الانصياع للأوامر والتعليمات، ورفض المشاركة في العمل داخل السجن، وكذا محاولات الاعتداء على القائمين بإدارة السجن، وسعيهم لانتزاع السلطة منهم، والسيطرة على الموارد، والوصول إلى الامتيازات، وفي بعض الأحيان يتم احتجاز رهائن سواء من موظفي السجن أو من عامة السجناء، بغرض إرهاب الجميع، ورغبة البعض في الانضمام إليهم طواعية، خوفاً من بطشهم.

ويشكل ذلك تحدياً كبيراً لإدارة السجن، حيث يجب الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان لجميع السجناء، والتعامل معهم بما يتناسب مع مبادئ الإنسانية، في مقابل ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة الجميع، والسيطرة على أي محاولات للإخلال بالنظام العام داخل السجن، والقضاء على أيه محاولات لتفشي العنف.

وهناك بعض التدابير والإجراءات التي ينبغي اتخاذها ضد منتهكي قواعد السجن ولوائحه، ومثيري الفوضى بين السجناء، ولعل من أبرزها "الحبس الانفرادي" وتختلف المدة الزمنية للحبس الانفرادي، فقد تكون لمدة (22) ساعة أو أكثر في اليوم دون إجراء اتصال مع الغير، وهناك الحبس الانفرادي طويل المدى، ويكون لمدد تتجاوز خمسة عشر يوماً متتالية، وهناك العزل غير محدد المدة[9].

وينبغي أن تكون القيود والجزاءات التأديبية عادلة ومُتَّسِقة مع المخالفة أو الجريمة المرتكبة، أي أن تخضع لمبدأي "الضرورة والتناسب"، كما ينبغي أيضاً تمكين جميع السجناء من تقديم طلب أو شكوى أو التعبير عن مظلمة دون أي ترهيب، وذلك من خلال قنوات ميسرة ومعلومة للجميع، ويتم على الفور فحص الشكاوى والتعامل معها بجدية من قبل لجنة مختصة بذلك، وإخطار السجين بنتيجة الفحص، فضلاً عن أهمية تواصل المسئولين معه؛ لتذليل أي صعوبات قد تواجه إعاشته داخل السجن، بغرض كسب ثقة السجين وخلق جو من التفاهم فيما بين الأخير وإدارة السجن[10].

2. الفرز أو التصنيف

تغلبت بعض الدول على السلبيات الناتجة عن عملية فصل أو عزل السجناء المتطرِّفين عن عامة السجناء وتلافي مَضارّها، وذلك بتقسيم المتطرفين إلى فئات وشرائح متفاوتة، فهناك القادة والمشايخ، ويمكن اعتبارهم المُحرِّضون؛ لما لهم من تأثير إقناعي كبير على الغير، وهناك فئة أخرى من المتطرفين، وهم المتشددين الذين يلجؤون إلى استخدام القوة والعنف ولا يَكتَرِثُون بالنظم والقوانين، وهناك المتطرفون في الإطار المعتدل، وهم لا يميلون

(9) Ian O'Donnell, Prisoners, Solitude, and Time, New York, Oxford University Press, 2021, p214.

(10) John Kleinig, Prisoners' Rights, UK, Taylor & Francis, 2022, p88.

إلى العنف ويسهل انصياعهم للتعليمات، وقد تسمح بعض البلدان لهذه الفئة الأخيرة التي تتسم بالاعتدال بأن يدمجوا ويختلطوا مع عامة السجناء[11].

ويتضح من ذلك أن عملية الفرز تنطوي على تمييز أكثر تطوراً للفصل أو العزل بين السجناء المتطرفين، حيث يتم توزيعهم إلى مجموعات صغيرة؛ حسب درجة تطرفهم وخطورتهم واستخدامهم للعنف، وهو ما يهدف إلى الحفاظ على أمن وسلامة السجناء، والحد من انتشار الأفكار المتطرفة بين السجناء، فضلاً عن تيسير عملية إخضاعهم للبرنامج التأهيلي الذي يتناسب مع كل شريحة.

3. التجميع

تتضمن هذه الطريقة جمع السجناء المتطرِّفين في سجن واحد أو اثنين من السجون، على أن تكون تلك الأخيرة مُجهزة لاستقبال هذه النوعية من السجناء وإعاشتها، حيث يسهل مراقبتهم وتحجيم تحركاتهم داخل السجن، فضلاً عن أن القائمين على إدارة تلك السجون مدربين تدريباً كافياً للتعامل مع هذه الفئة من السجناء، وقادرون على السيطرة والقضاء على أيه أعمال شغب أو عنف[12].

بيد أنَّ تركيز السجناء المتطرِّفين في سجن واحد له بعض المساوئ والأخطار، ومنها سهولة استهداف السجن وقصفه، وتحرير سجناؤه، كما أن إيواء جميع السجناء المتطرِّفين معاً يزيد من مخاطر العنف، وأعمال المقاومة داخل السجن.

وتنطوي هذه الطريقة أيضاً على إجحاف بحقوق السجناء، نظراً لأن نظم المراقبة في تلك السجون تكون صارمة، فضلاً عن إقصائهم عن أسرهم وذويهم، والحد من الاتصالات الأُسرية، وهو ما يؤجج مشاعر الإحباط والغضب لديهم، ويزيد من عنفهم وعدوانهم تجاه القائمين على إدارة السجن، بالإضافة إلى أنه يقوِّض الجهود الرامية إلى تطبيع السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع[13].

4. التفريق

انتهجت بعض الدول سياسات أخرى بشأن إيواء السجناء المتطرفون، تجنباً لمخاطر

(11) Andrew Silke, Prisons, Terrorism and Extremism, Critical Issues in Management, Radicalisation and Reform, USA, Taylor & Francis, 2020, p165.

(12) Tinka M. Veldhuis, Prisoner Radicalization and Terrorism Detention Policy, Institutionalized Fear or Evidence-Based Policy Making? New York, Taylor & Francis, 2023, p225.

(13) أحمد عبد اللاه المراغي، المعاملة العقابية للمسجون، مصر، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2024م، ص 193.

سياسة "التجميع"، وهي توزيع السجناء المتطرِّفين ونشرهم على مختلف السجون، على أن يتم إيداعهم بوحدات منفصلة مشدَّدة الحراسة داخل تلك السجون.

وقد تبنت بعض الدول هذه الطريقة، بالعمل على توزيع السجناء المتطرفين على سجون مختلفة، وذلك بعد فشل تجربة تركيزهم في عدد قليل من السجون، وأيضاً اعتمدت إنجلترا وويلز هذه السياسة في أعقاب سلسلة من القضايا البارزة، وأعلنت تبريرها في اتخاذ هذا الإجراء أنه بغرض تضييق الخناق على النشاط الإرهابي في السجون، وإحباط انتشار الأيديولوجية السامة للإرهابيين[14].

ويعاب على هذه الطريقة أنه يصعب معها توفير الحماية الأمنية الكافية لتأمين كافة السجون، وهو ما لا يتاح خاصة بالدول الفقيرة.

5. الاختلاط

تبنت بعض الدول ومنها كندا سياسة مغايرة تماماً عن سياسة فصل السجناء المتطرِّفين عن غيرهم من السجناء العاديين، أو تصنيفهم وفقاً لشدة تطرفهم واستخدامهم للعنف والقوة، فقد ادَّمَجت هؤلاء السجناء المتطرِّفين ضمن عامة السجناء العاديين، وسمحت بالاختلاط فيما بينهم في بيئة مفتوحة، إلا إذا دلت التحريات الأمنية على خطورة البعض منهم، فحينَئِذ ينبغي ضرورة فصلهم عن باقي السجناء، وإيداعهم في وحدات إعاشية منفصلة سواء داخل السجن أو خارجه، واعتبرت ذلك النهج هو الأفضل لأنه لا ينطوي على تمييز لفئة السجناء المتطرفون، ويقضي على شعورهم بأنهم مميزون عن باقي السجناء ويحتاجون لمعاملة خاصة بهم، وهو ما يسهل عملية إعادة دمجهم أولاً في أوساط السجناء، وثانياً في المجتمع عقب الإفراج عنهم[15].

إلا أن هذه السياسة تحمل في طياتها مخاطر تسميم السجناء العاديين بالأفكار المتطرفة وتشبعهم بالمبادئ والعقائد المتشددة، فضلاً عن أنها تزيد من التحام الجماعات المتطرفة، وتجعلها أكثر عنفاً وضراوة بسبب ظروف السجن القاسية التي قد تثير مشاعر الغضب والانتقام، كما قد تزيد من احتمال صناعة قائد ملهم يحافظ على تماسك جماعته واستقطاب المزيد من باقي السجناء[16].

(14) Susan Bailey, Terrorists Within UK Prison Systems, A Discussion, USA, GRIN Verlag, 2021, p177.

(15) Mark S. Hamm, The Spectacular Few, Prisoner Radicalization and the Evolving Terrorist Threat, London, NYU Press, 2022, p163.

(16) Rajan Basra، Peter R. Neumann Prisons and Terrorism, Extremist Offender Management in 10 European Countries, USA, ICSR, 2020, p91.

التجربة الفرنسية:

تعد الإدارة الفرنسية الحالية من أكثر الدول نشاطاً في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تعاني من التهديدات الإرهابية من داخل وخارج البلاد، وقد تكون السجون الفرنسية هي الحلقة الأضعف في سلسلة الأمن، حيث تواجه تحديات خطيرة مع إدانة أكثر من (260) شخصاً بقضايا إرهابية، فضلاً عن وجود ما لا يقل عن (1500) سجين من "المتطرفين"، وذلك بسبب الخلط بين صغار المحكوم عليهم بقضايا بسيطة، وبين العناصر الإرهابية القيادية، حيث تسعى الأخيرة إلى الترويج لأفكارها التكفيرية والجهادية بشكل أكبر، ومحاولة استقطاب المزيد إلى صفوفها[17].

واتخذت الحكومة الفرنسية خطوات هامة للحد من هذا النشاط المتنامي، فاضطلعت وزارة العدل بتصميم نظام لفرز وتصنيف المحكوم عليهم في قضايا التطرف والإرهاب، وذلك بمعرفة جهاز استخبارات السجون الخاص، والأخصائيين الاجتماعيين، وعلماء النفس؛ من أجل فصل وعزل المساجين المتطرفين عن باقي السجناء؛ لمحاولة حماية السجناء سريعي التأثر من التلقين، والتحزب، والغرق في التطرف.

واختلف الخبراء حول مدى فعالية هذا النظام، فيرى البعض أن عزل المتطرفين يخلق أزمة، لأنهم سيشكلون أحزاب وتكتلات داخل السجن، فضلاً عن أنهم سيخرجون من السجن أكثر تطرفاً وعنفاً عن ذي قبل، بينما يرى فريق آخر أنه يعد ضمانة حقيقية للسجناء الآخرين، ووقاية لهم من اكتساب أفكاراً متطرفة.

وتم ترجيح آراء الفريق الأول، شريطة اخضاع المحكوم عليهم في قضايا التطرف والإرهاب لبرامج تأهيلية، تتألف من مقابلات فردية، وندوات موضوعية، بغرض مساعدتهم في مراجعة وجهات نظرهم فيما يتعلق بالقضايا الجدلية مثل: التكفير، والجهاد، والسلفية، وغيرهم من القضايا الشائكة، بالإضافة إلى ترسيخ بعض القيم كالمواطنة والانتماء، وحقوق الإنسان، واحترام الرأي الآخر، والمشاركة والتعاون، وغيرهم، فضلاً عن وضعهم تحت المراقبة فور خروجهم من السجن[18].

مما سبق يتضح أنه لا يوجد نهج مُوحَّد تتخذه الدول حيال سبل احتجاز السجناء المتطرفون، فقد تنتهج بعض الدول سياسة (الفصل أو العزل)، حيث يتم فصل السجناء المتطرِّفين عن عامة السجناء، وتأخذ دول أخرى بسياسة (الفرز أو التصنيف)، حيث يتم

(17) Peter R. Neumann Prisons and Terrorism, Radicalisation and De-radicalisation in 15 Countries, UK, ICSR, King's College London, 2020, p66.

(18) Sarah V. Marsden Reintegrating Extremists, Deradicalisation and Desistance, UK, Palgrave Macmillan, 2020, p244.

تصنيف السجناء إلى شرائح وفئات حسب درجة تشددهم وعنفهم، وهناك سياسة أخرى وهي (التجميع)، ويتم من خلالها الاحتفاظ بالسجناء المتطرفون في سجن واحد أو عدة سجون، وتكون مخصصة للسجناء المتطرفون فقط دون غيرهم من السجناء العاديين، وعلى النقيض فقد تأخذ دول أخرى بسياسة (التفريق)، حيث يتم نشر السجناء المتطرفون وتوزيعهم على مختلف السجون، وعلى صعيد آخر، فقد تأخذ بعض الدول بسياسات أخرى تجاه إيداع هؤلاء السجناء المتطرفون، حيث يتم إدماجهم مع كافة السجناء العاديين، وهو ما يسمى بنظام (الاختلاط)[19].

وبذلك يمكن القول بأن الآلية المتخذة تجاه إيواء السجناء المتطرِّفين داخل السجون، هي عملية "نسبية"، أي تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك وفقاً لإمكانيات وموارد كل دولة، وثقافتها، وتاريخ شعبها وتقاليده، فضلاً عن طبيعة الجماعة المتطرِّفة العنيفة، وإمكانات دعمها لوجستياً، وحجم اتصالاتها بالمجتمع الخارجي، والبيئة التي سيُطلق فيها سراح المحتجزين المتطرِّفين، وغير ذلك من المحددات.

وهناك أيضاً بعض العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار عند تحديد السياسة الاحتجازية : المتخذة حيال السجناء المتطرفون، وتشمل الاعتبارات التالية وهي

1. الإطار الدستوري والوضع التشريعي.
2. قدرة السلطة التنفيذية على إنفاذ القانون، وتأمين المؤسسات العقابية المُودع بها السجناء المتطرفون، سواء متجمعين في سجن واحد أم متفرقون على مختلف السجون.
3. قدرة الدولة على تلبية كافة الاحتياجات الضرورية للسجناء المتطرِّفين.
4. تأهيل القائمين والمشرفين على إدارة السجن وتطوير مهاراتهم؛ لتحقيق القدرة على فرض النظام داخل السجن وإحكام السيطرة الأمنية على السجناء[20].
5. قدرة السجناء المتطرِّفين على نشر أفكارهم بين السجناء العاديين، وما يتمتعون به من قدرات إقناعية.
6. درجة الخطورة والعنف التي يمثلها السجناء المتطرِّفين، سواء عند فصلهم أو تفريقهم أو دمجهم.
7. قدرة الأبنية الخرسانية للسجون على تحمل الهجمات الإرهابية، وذلك حال تعرضها للقذف المسلح الخارجي.

(19) Council of Europe, Prison, A Breeding Ground for Radicalisation and Violent Extremism? New York, Council of Europe, 2020, p358.

(20) غنام محمد غنام، حقوق الإنسان في السجون، جامعة الكويت، 2022م، ص 214.

المبحث الثاني
محاور البرنامج التَّقويميّ الدمجي

يتضمن البرنامج التَّقويميّ الدمجي أنشطة وفَاعَليّات مُخططة ومنظمة، يتم تصميمها للقضاء على جذور التطرف وأواصِرُه، فضلاً عن تعميق الشعور بالمسؤولية لدى المحكوم عليه (فكرة إعادة التأهيل) في مرحلة تنفيذ العقوبة.

وتتطلب عملية تقويم السجين المتطرف وإعادة تأهليه ودمجه في المجتمع كعضو فاعل، تكاتف كافة مؤسسات الدولة المعنية، وتعضيدها للمؤسسة العقابية، وذلك من خلال تهيئة بيئة مؤسسية داعمة وتحويلية[21].

ونستعرض فيما يأتي أبرز محاور البرنامج التَّقويميّ الدمجي، وتتضمن الأنشطة التوعوية والمهنية، والتأهيل النفسي، والدعم المؤسسي، وذلك على النحو الآتي :

المطلب الأول
الأنشطة التوعوية والمهنية

نتناول من خلال هذا المطلب البرنامج التعليمي والتثقيفي، والتوعية الدينية، والأنشطة الإبداعية والثقافية، والتدريب المهني والفني، وذلك كالآتي :

أولاً- البرنامج التعليمي والتثقيفي

ينبغي أن يشتمل البرنامج التعليمي والثقافي على محورين، يتمثل أولهما في دورات لمحو الأمية والتعليم الأساسي؛ ليكتسب السجين احترامه لذاته وتزداد ثقته بنفسه، ويتمثل المحور الثاني في دورات توعوية وتثقيفية؛ للنهوض بالوعي الفكري والثقافي لدى السجناء وتطوير إدراكهم ونظرتهم الشمولية للمجتمع[22].

وقد أثبتت التجارب العملية أن الأمية قد لا تكون سبباً مباشراً للتطرف، فهناك متطرفون من ذوي المؤهلات العليا؛ لذا ينبغي أن يهدف البرنامج التوعوي إلى تصفية العلوم من المُغالطات والأكاذيب والاعتبارات الشخصية، ومناقشة الأفكار الهدامة لتقويم السلوك المنبثق عنها، فضلاً عن ضرورة اهتمام البرنامج التعليمي والتثقيفي بتنمية المهارات الاجتماعية كـ (الحديث، الحوار، الإنصات)؛ ليتمكن السجين من خلالها التفاعل بإيجابية مع الآخرين ويصبح قادراً على التعايش والانسجام مع غيره[23].

(21) Daan Weggemans، Beatrice de Graaf, Reintegrating Jihadist Extremist Detainees, Helping Extremist Offenders Back into Society, New York, Taylor & Francis, 2022, p258.

(22) Clarke Jones، Raymund E Narag, Inmate Radicalisation and Recruitment in Prisons, New York, Taylor & Francis, 2021, p248.

(23) Richard W. Hardwick The Truth About Prison: Prisoners, Professionals and Families Speak Out, London, 2022, p196.

وينبغي أيضاً غرس قيم الوطنيّة والانتماء لدى السجين وتعزيز احترام القانون والعدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية ومراعاة الأخلاقيات في الحياة العامة.

ثانياً- التوعية الدينية

أكدت التجارب العملية أن أغلب السجناء المتطرِّفون ضحايا الجهل بالنصوص الدينية وتفاسيرها، حيث أن أغلبهم لا يجيد القراءة أو الكتابة، فضلاً عن أنهم عاطلين عن العمل، واستمدوا التفسير الوحيد من قادة التطرف ومشايخه، وأنهم غير مدركين للمعاني البديلة للنصوص، ولا لمصادر تلك التفسيرات، ما أسقطهم في دوامة العنف والقتل والإرهاب.

وهنا يأتي الدور الفعال الذي يؤديه الأخصائيون الدينيون لتصحيح المفاهيم، وإخراج هؤلاء المتطرفون من بوتقة التفسيرات الضيقة التي تحض على استخدام العنف، وتشجيع روح التعايش والتسامح والتضامن، وتقدير التعددية والوسطية، من خلال تعدد التفاسير التي تدين كل أشكال العنف المرتكبة باسم الدين[24].

وهذا بدوره يتطلب فهم وتفسير الأيديولوجيات الدينية التي تبرر الأعمال العنيفة، ومعرفة مصادرها الأكاديمية والفكرية، من أجل مواجهتها بالحجج العلمية البديلة، والطعن في صدق ادعاءات المتطرِّفين الدينيين، وفضح جهلهم بالرسالة الدينية السمحة التي تمثل جوهر التعاليم الدينية.

لذا ينبغي أن يكون الأخصائيون الدينيون لديهم ما يؤهلهم من التعليم والخبرات الكافية، فضلاً عن تمتعهم بشيء من الاستقلالية عن سلطات السجن وعن مؤسسات الدولة؛ ليحظوا بالقدر الكافي من القبول الذي يمكنهم من التواصل مع السجناء المتطرِّفين والدخول معهم في حوار إيجابي بَنّاء، من أجل دحض الريب وإقامة الدليل وتسوية سوء الفهم ورفض الآراء غير السليمة وإظهار أقوى الحجج في المسائل الخلافية وتضييق فجوة الخلاف، تمهيداً لتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع[25].

كما يستوجب الدور الذي يضطلع به الأخصائيين الدينيين تبسيط خطابهم الديني؛ ليتناسب مع بساطة فكر القاعدة العريضة من المتطرِّفين الذين يمارسون العنف على أساس ديني، ويفتقدون المقومات الأساسية للفهم النقدي للنصوص والعقائد الدينية، فضلاً عن استخدامهم للنقد العقلاني والحجج الإقناعية مع الفئات الأكثر عمقاً.

(24) William P. Sturgeon، Francesca Spina, Think Like a Terrorist to Combat Terrorism and Radicalization in Prison, New York, Taylor & Francis, 2022, p197.

(25) أحمد صوان، السّجون العَربيّة: الواقع ورؤية للإصلاح، مصر، القاهرة: شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني، 20241م، ص177.

ثالثاً- الأنشطة الإبداعية والثقافية

نصت قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا – القاعدة 105) على وجوب تنظيم الأنشطة الإبداعية والثقافية والترويحية في جميع السجون، حرصاً على صحة السجناء النفسية والعقلية[26].

إن ممارسة السجين المتطرف للفنون الإبداعية كـ (إلقاء الشعر، وكتابة القصة القصيرة، والأعمال المسرحية، والاستعراضات الجماعية، وعزف الآلات الموسيقية)، لا تقضي – في حد ذاتها – على النشاط المتطرف لدى السجين، وإنما تُسهم إسهاماً كبيراً في الحد من ذلك النشاط بأشكال غير مباشرة، حيث تهدف الأنشطة الإبداعية والثقافية في مجملها إلى الآتي:

1. الارتقاء بمهارة التفكير النقدي، وهي تساعد الفرد على تحليل الأدلة، وربط المعلومات المختلفة ببعضها البعض، واستثمارها بشكل فعال للتوصل إلى اِستِدلالات منطقية.
2. تحقيق القدرة على التعبير عن الذات والأفكار والمشاعر الداخلية، وهو ما يزيد من ثقة الفرد بنفسه.
3. تطوير مهارات التواصل والاتصال (اللغوية أو الكتابية، أو الاستماع والملاحظة)، وهي تساعد الفرد على إنشاء علاقة إيجابية مع الآخرين.
4. تحليل الذات، وهي عملية تقييم شاملة للصفات الشخصية الفردية، ومنها: السلوكات والميول والأنماط العامة للتفكير والعواطف.
5. الحد من الصدمات والتوترات النفسية، فقد أثبتت الدراسات أن عزف الموسيقى أو الاستماع لها لمدة ساعة واحدة فقط في الأسبوع، يقلل مستويات الشعور بالاكتئاب والتوتر والقلق[27].

وقد ثبت من التجارب العملية أن ممارسة السجين المتطرف للفنون والثقافة، تؤدي إلى تغيرات جوهرية على نحو إيجابي، حيث تجعله أكثر تفاعلاً مع الآخرين وتمنحه القدرة على التفكير بشكل عميق، فضلاً عن التحكم في انفعالاته وسلوكياته.

رابعاً- التدريب المهني والفني

لم يعد مقبولاً اعتبار السجن مكاناً لإقصاء نزلاءه، بل ينبغي النظر إليه كمنظمة اجتماعية هدفها استئصال النوازع الإجرامية وتعميق الشعور بالمسؤولية، ويتحقق ذلك من خلال

(26) Susan Easton The Politics of the Prison and the Prisoner, Zoon Politikon, New York, Taylor & Francis, 2020, p89.

(27) Organizacja Narodów Zjednoczonych Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons, USA, UN, 2022, p200.

التدريب المهني والفني للسجناء المتطرفين، وذلك وفقًا للياقة البدنية والعقلية كما يحددها الطبيب المختص، وإشراكهم في أنشطة بناءة؛ لتعزيز فرص العثور على وظيفة عند إطلاق سراحهم وإعادة دمجهم.

ونصت قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا – القاعدة 98) على ضرورة توفير تدريب مهني نافع للسجين القادر على الانتفاع به، ولا سيما السجين الشاب، من أجل أن يصون أو يزيد قدرته على تأمين عيشه بكسب شريف عقب خروجه من السجن[28].

وقد أثبتت التجارب العملية وجود ارتباط واضح بين إخضاع السجناء لبرامج التدريب الفني والمهني، وبين تقليص احتمالات تطرفهم وانحرافهم عن الإطار المجتمعي عقب إطلاق سراحهم، حيث تتاح لهم فرص العثور على مهن شريفة، يسهل من خلالها عملية إعادة اندماجهم داخل المجتمع.

وفي بعض البلدان خُصصت منصة إلكترونية لبيع المنتجات الخاصة بنزلاء السجون حيث تباع السلع التي ينتجها نزلاء السجن بمقابل مادي، وهو ما يُمكِّن السجين من تَحَصُّلُ المَالِ، فيتولد لديه الشعور بأنه منتج ونافع في المجتمع، وبالتالي تتغير نظرته لنفسه، ومن ثم نظرة المجتمع له[29].

المطلب الثاني
التأهيل النفسي

نتناول من خلال هذا المطلب الدعم النفسي – الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، والنشاط الرياضي، والدمج والاختلاط التدريجي، والإفراج تحت شرط، وذلك كالتالي :

أولاً- الدعم النفسي

إنَّ دورات الدعم النفسي – الاجتماعي لها دور بالغ الأهمية في تقويم سلوك السجناء المتطرفين، وتساعد على تهيئة الأوضاع والظروف لإعادة دمجهم في المجتمع.

ويعتمد الأخصائيين النفسيين على "علم النفس السلوكي"، وتحليلاته المنهجية القائمة على الملاحظات التجريبية للسلوك البشري؛ لتفسير أسباب إقدام السجين المتطرِّف على ممارسةً العنف مع الغير، والوقوف على العوامل التي تدفعه إلى العدوانية[30].

(28) Gary Hill, Prevention of Radicalization to Terrorism N Prisons: A Practical Guide, International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), USA, 2023, p311.

(29) Sidney Webb، Beatrice Webb, English Prisons Under Local Government, USA, Taylor & Francis, 2022, p361.

(30) Sagit Yehoshua Terrorist Minds: From Social-psychological Profiling to Assessing the Risk, UK, World

ولكي تؤتي دورات الدعم النفسي ثمارها ينبغي ألاّ يُنظر إليها من منظور نفسي خالص، أي ليست كعلاج نفسي، وإنما باعتبارها مجموعة من المهارات السلوكية، حيث يمكن للسجين اكتسابها من أجل تطوير قدراته الشخصية للتفاعل مع الآخرين بإيجابية، وتحقيق القدرة على التقييم السليم للأمور، ولعل من أبرز تلك المهارات السلوكية: تعزيز القدرات التواصلية، وبناء احترام الذات، وتحسين المعرفة والفهم الذاتي، وإعادة بناء الخبرات، وتحسين التفكير النقدي، ومهارات حل المشكلات، وتعزيز صنع القرار، على أن تراعى بعض الخصائص الشخصية للسجين، كالحساسية التفاعلية والاكتئاب والعدوانية والقلق الشخصي والذكاء اللغوي.

وينبغي عقد دورات تدريبية للقائمين على إدارة السجن في "علم النفس الجنائي"؛ لتعزيز مهاراتهم في عملية التقييم الأولي لسلوك السجناء المتطرفين، بغرض مساعدة الأخصائيين النفسيين في دورة العلاج، وذلك بفضل درايتهم التامة بشخصية السجناء، بحكم اتصالهم المباشر معهم، وهو ما يسهم في القضاء على مسببات استخدامهم للعنف[31].

ثانياً- الرعاية الاجتماعية

تؤدي العلاقات الاجتماعية دوراً بالغ الأهمية في تهيئة السجين المتطرف للعودة التدريجية للمجتمع، وذلك بالسماح للسجين بالاتصال بأسرته وأصدقائه على فترات منتظمة، وتلقي الزيارات، فضلاً عن منحه الإجازات المنزلية الدورية بالمناسبات والأعياد القومية والدينية.

وأثبتت التجارب العملية أن الحفاظ على استمرارية الاتصالات والزيارات العائلية أو زيارة الأصدقاء؛ له تأثير بالغ الأهمية على الصحة النفسية للسجناء المتطرفون، حيث يحد من دوافعهم لاستخدام القوة والعنف، ويُسهم في عملية انخراطهم بالمجتمع، وتقبل المجتمع لهم (باعتبار أن أفراد العائلة والأصدقاء جزء من المجتمع).

ويفضل أن تزداد تلك الاتصالات والزيارات مع اقتراب موعد الإفراج عن السجناء المتطرِّفين، ويتم ذلك تبعاً لخطة زَمنيّة ومكانية، يتم تخطيطها بمعرفة المشرفين والقائمين على إدارة السجن، وفقاً لحالة كل سجين وظروفه الاجتماعية، بيد أن هذه الزيارات قد تشكل خطورة، وذلك حينما تكون أسرة السجين ترتبط بالجماعات المتطرِّفة، أو تعتنق أيديولوجياتهم أو تدعمها، وفي مثل تلك الحالات ينبغي الحرص على منع الاتصالات أو إخضاع الأخيرة للمراقبة الشديدة[32].

Scientific Publishing Company, 2023, p55.

(31) Rohan Gunaratna، Sabariah Hussin, Terrorist Deradicalisation in Global Contexts, Success, Failure and Continuity, New York, Taylor & Francis, 2022, p147.

(32) Shane Bryans Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization

ثالثاً- النشاط الرياضي

القاعدة (23) على أنه لكل سجين غير مستخدَم في عمل في الهواء الطلق، الحقُّ في ساعة على الأقل في كلِّ يوم، يمارس فيها التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق، إذا سمح الطقس بذلك.

وقد اعتمدت بعض الدول – ومن أبرزها دولة قطر – الأنشطة الرياضية ضمن البرنامج التأهيلي للسجناء المتطرفون، باعتبارها أداة ضبط اجتماعي تُسهم في تكوين الفرد، وتحقق ذاته وتختزل السلوك غير المرغوب اجتماعيًا، فممارسة السجين للرياضة يعد وسيلة فاعلة في تعويده على معايير المجتمع المرغوبة، ما يُسهل عملية اندماجه الاجتماعي[33].

فالرياضة ليست منافسات شرسة، بل هي أداة قوة موحِّدة تقضي على الاختلافات، وتخلق فرصًا فريدة لبناء مجتمع أكثر شمولاً؛ لذا ينبغي على المؤسسات العقابية أن تهيئ الملاعب الرياضية والمسابح؛ ليتاح للجميع ممارسة الرياضة بكافة أنواعها، كما ينبغي تنظيم المسابقات لمختلف الألعاب الرياضية وبشكل مستمر.

فقد أثبتت التجارب العملية أنه كلما زادت مشاركة السجناء في الأنشطة الرياضية، أصبحوا أكثر تقبلاً لبرامج التأهيل، وتراجعت معدلات استخدامهم للعنف والقوة، كما أن البعض منهم قد يمتهن الرياضة التي يفضلها كوظيفة تدر له دخلاً ثابتاً عقب إطلاق سراحه.

رابعاً- الدمج والاختلاط التدريجي

سبق وذكرنا أنه ينبغي أن تضطلع إدارة السجن بعمل تقييم للمخاطر بصفة منتظمة، ومن المفترض أنه بإخضاع السجناء للبرنامج التأهيلي، أن يتراجع مستوى خطورتهم مع مرور الوقت، استجابة لمختلف التدخلات في السجن.

وبناء على نتائج تقييم المخاطر فيما يتعلق بكل سجين، ينبغي نقل السجناء المتطرِّفين – الذين ثبت استجابتهم للبرنامج التأهيلي – إلى بيئات أقل تقيُّدًا تدريجيًا، إلى أن يتم قضاء الفترة الأخيرة من العقوبة في السجن في بيئة تكون إجراءاتها الأمنية عند مستواها الأدنى، تهيئة للإفراج عنهم.

وفي بعض البلدان كولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية، يُسمح للسجين بمغادرة المؤسسة العقابية والانتقال لـ"مراكز انتقالية" معدة لاستقبال السجناء لفترة ما قبل الإفراج،

to Violence in Prisons, USA, United Nations Office on Drugs and Crime, 2021, p299.

(33) McKinley D. Coffin Prison Radicalization: The New Extremist Training Grounds? USA, Naval postgraduate school Monterey ca, 2022, p88.

وهذه المراكز عبارة عن بيئة سكنية خاضعة للإشراف؛ لمساعدة السجناء على التنقل الحر وإعطاءهم مساحة مناسبة من التفاعل مع العالم الخارجي، كالاتصال بأُسرهم وأرباب عملهم السابقين، في محاولة لخلق ثقافة تحاكي المجتمع المدني، تيسيراً لإعادة الإدماج تدريجيًّا [34].

خامساً- الإفراج تحت شرط

تطبِّق بعض البلدان نظام الإفراج تحت شرط بالنسبة للسجناء المتطرِّفين، حيث يتم إخلاء سبيل أحدهم قبل تنفيذ مدة العقوبة كاملة، وذلك إذا ما أظهر أن سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه، ويشار إليه أيضاً باسم "الإفراج المشروط"[35].

وهناك شروط وضوابط موحدة في أغلب التشريعات تنظم الإفراج المشروط، وتتضمن الإشراف على السجين، والقيود على السفر، وارتداء الوسم الإلكتروني[36]، فضلاً عن ضرورة الالتزام بحسن السلوك والتصرف وفقاً للقوانين واللوائح.

وقد تستدعي بعض الظروف لبعض السجناء فرض شروطاً إضافية، ومنها على سبيل المثال: تجنب ارتياد بعض الأماكن، أو الاتصال ببعض الأشخاص أو المنظمات، أو الإقامة في مكان معيَّن، أو الامتثال لحظر تجول، أو عدم السفر إلى خارج البلد[37].

وفي الحالات التي لم يلتزم فيها السجين المتطرِّف بشروط الإفراج المشروط، ينبغي إلغاء الإفراج المشروط وإعادته إلى السجن.

المطلب الثالث
الدعم المؤسسي

نتناول من خلال هذا المطلب دعم منظمات المجتمع المدني، والوساطة الخارجية، وتدابير الرعاية اللاحقة، والدعم المادي والنفسي، والتهيئة الإعلامية، وذلك كالآتي:

(34) Professor United States Congress. United States Congress. United States House of Representatives. Committee on Homeland Security, Terror Inmates, Countering Violent Extremism in Prison and Beyond, USA, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2021, p288.

(35) ميلاد بشير ميلاد إغويطة، دراسات في علم العقاب لحقوق السجناء، مصر، القاهرة: شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2022م، ص 122.

(36) التَوسيم الإلكترونيّ هو شكل من أشكال المراقبة يستخدم جهازًا إلكترونيًا يعلق على الشخص المراد مراقبته، حيث يستخدم مع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، من أجل المراقبة القصيرة المدى لشخص يخضع للتوسيم الإلكتروني يتم استخدام تقنية التردد اللاسلكي.

(37) Louise Sicard. Philip Birch Prisons and Community Corrections, Critical Issues and Emerging Controversies, New York, Taylor & Francis, 2023, p261.

أولاً- دعم منظمات المجتمع المدني

تؤدي منظمات المجتمع المدني التطوعية دورًا بارزًا في التصدي لعنف السجناء المتطرفين؛ لما لها من تأثير إيجابي وفعال في حياة السجين، حيث تهدف تلك المنظمات إلى إشباع احتياجات السجين، وإكمال جوانب العجز وسد القصور في إمكانات المؤسسات العقابية – وبالأخص في الدول ذات الموارد والإمكانات المحدودة – حيث توفر لهم المأكل والمشرب والملبس المناسبين، فضلاً عن تقديم خدمات الرعاية الصحية وغير ذلك، بغرض إتاحة معيشة أدمية للسجين، تساعده على تقبل البرنامج التأهيلي والدفع بخطوات إيجابية نحو الاعتدال والانخراط في المجتمع كعضو فاعل[38].

وتوجه منظمات المجتمع المدني اِهتمامها أيضاً لمساعدة أسر السجناء (خلال فترة قضاء السجين المتطرف لعقوبته بالسجن)، وذلك برعايتهم مادياً ومعنوياً، وقد تتمثل هذه الرعاية في المِنَح المالية أو إنشاء المشروعات التجارية أو الإعفاءات من المصروفات الدراسية أو الإلحاق بالعمل وغير ذلك من أشكال المساعدة، ما يقضي على مسببات الجريمة ودوافعها، ويحمي أفراد الأسرة من الفقر والعوز والانغماس في براثن التطرف.

وتضطلع منظمات المجتمع المدني بالرعاية اللاحقة للسجين المفرج عنه، وذلك بتوفير سبل العيش الكريمة التي تنأى بهم عن سبيل العودة للتطرف، حيث تتيح لهم المسكن والثياب المناسبين، ومحاولة توظيفهم في مهن تتلائم مع خبراتهم وقدراتهم البدنية والعقلية، فضلاً عن الرعاية الصحية إذا استلزم الأمر، بغرض إعادة توطين هؤلاء السجناء بنجاح[39].

ثانياً- الوساطة الخارجية

تعد فترة الانتقال من السجن إلى العيش في المجتمع أمراً صعباً بالنسبة لأيِّ سجين متطرف، فربما أغلبهم قد فقد مصدر رزقه، وخسر علاقاته الشخصية المهمة، وتفككت شبكتهم الاجتماعية والأسرية، وبناء على ذلك، فقد يجد السجناء المتطرِّفون المُفرج عنهم صعوبة شديدة في البحث عن عمل بدون دعم من الوزارات الحكومية المختصة، مثل: وزارة القوى العاملة، والشئون الاجتماعية.

لذا ينبغي أن يتضمن البرنامج التأهيلي التنسيق مع الجهات المعنية والهيئات ذات الصلة مثل: غرف التجارة ووكالات التوظيف العامة والخاصة؛ لمساعدة السجناء المُفرج عنهم في البحث عن عمل، وتأمين السكن الملائم، وضمان حصولهم على كافة الوثائق المناسبة

(38) Alex Berenson The Prisoner, New York, Penguin Publishing Group, 2020, p156.

(39) أحمد صوان، السّجون العَربيّة: الواقع ورؤية للإصلاح، مصر، القاهرة: شركة كتاب للنشروالتوزيع الإلكتروني، 2024م، ص82.

لإثبات هويتهم وغيرها من المستندات المدنية، فضلاً عن دعمهم مادياً، نظراً لأن جميع حساباتهم المصرفية قد يتم تجميدها والتحفظ عليها [40].

وهذا ما أكدت عليه قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء – (قواعد نيلسون مانديلا – القاعدة 90)، حيث نصت على أنه لا ينتهي واجب المجتمع بإطلاق سراح السجين، ولذلك ينبغي أن تكون هناك هيئات حكومية أو خاصة قادرة على أن تُعير السجين الذي استردَّ حريته رعايةً ناجحةً بعد إطلاق سراحه، تهدف إلى تخفيف حدَّة مواقف العداء العفوية ضدَّه، وتسمح بإعادة تأهيله للعودة إلى المجتمع[41].

وقد وضعت المملكة العربية السعودية برنامجاً خاصاً لتأهيل السجناء المتطرفين لسوق العمل، حيث توفر الدعم المالي للسجناء المفرج عنهم، وتُشجعهم على مواصلة تعليمهم على أن تتولى الدولة دفع رسومه، فضلاً عن تقديم المساعدة المالية لتيسير زواج السجناء السابقين[42].

وينبغي أيضاً دعم السجين المتطرف المُفرج عنه معنوياً، وذلك بإنشاء شبكة اجتماعية بديلة من الأصدقاء وأفراد الأسرة والشركاء التجاريين والموجِّهين، ويمكن لتلك العلاقات والصداقات الجديدة أن تسهم في عملية إعادة الإدماج [43].

ويؤكد الباحث على أن الدول التي لا تكترث بتقديم هذا النوع من الدعم الرسمي المقدَّم للسجناء المفرج عنهم، تفتح الباب للجماعات المتطرفة لشغل ذلك الفراغ، حيث تضطلع بتقديم الدعمين المادي والمعنوي على السواء، فيقع السجين المُفرج عنه في فِخاخ الشبكات المتطرفة.

ثالثاً- تدابير الحماية اللاحقة

ينبغي على إدارة السجن أن تقوم بالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية؛ لتهيئة الظروف المواتية لإعادة إدماج السجناء المُطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة.

ومن هذا المنطلق، ينبغي توفير تدابير الحماية اللازمة للمفرج عنه من السجناء المتطرفين، وذلك إذا توافرت معلومات تفيد بتهديدات لحياته أو حياة أفراد أسرته، فهناك

(40) Greg Hannah. Jennifer Rubin. Lindsay Clutterbuck Radicalization or Rehabilitation, Understanding the Challenge of Extremist and Radicalized Prisoners, Rand Europe, New York, Rand Corporation, 2020, p274.

(41) Rohan Gunaratna. Sabariah Hussin, Deradicalisation and Terrorist Rehabilitation, A Framework for Policy-making and Implementation, New York, Taylor & Francis, 2022, p281.

(42) E. Ragab. M. Lombardi. V. Chin Countering Radicalisation and Violent Extremism Among Youth to Prevent Terrorism, USA, IOS Press, 2021, p211.

(43) Mohamed Bin Ali. Rohan Gunaratna Terrorist Rehabilitation: A New Frontier in Counter-terrorism, UK, World Scientific Publishing Company, 2022, p233.

بعض الحالات يكون المتطرف مُعرَض لخطر الانتقام من الضحايا أو ذويهم، عند العودة إلى المجتمع.

لذا يُعَدُّ الاتصال بالضحايا الذين أضيروا من السلوك المتطرِّف للسجين أمراً بالغ الأهمية، لأنه قد يؤدي إلى تهدئة الأوضاع، ويُسَهِّل عملية إعادة دمج المتطرف المفرج عنه في المجتمع، وتسمى هذه العملية بـ"العدالة التصالحية"[44].

وإذا باءت عملية التصالح بالفشل، فينبغي التنسيق من أجل نقل السجين المتطرِّف المفرج عنه وعائلته إلى مناطق أكثر أماناً، فضلاً عن توفير خط هاتفي ساخن يعمل على مدار الساعة؛ لحالات الطوارئ.

رابعاً- التهيئة الإعلامية

ينبغي تهيئة المجتمع الخارجي لتقبل السجناء المتطرفين المفرج عنهم والسماح بانخراطهم في الحياة العملية وسوق العمل، واعانتهم على تَكَسُّب رزقهم من المهن الشريفة، وذلك بالاستعانة بالوسائل الإعلامية، باعتبارها وسيلة جاذبة للناس من مختلف الأعمار ومن الجنسين، إضافة إلى قوة تأثيرية على الفكر والمواقف والسلوك وتغيير المعتقدات، إذ يمكن تعبئة الرأي العام بشكل إيجابي وفاعل نحو برامج تأهيل السجناء المتطرفون ومدى فاعليتها وجدواها، بغية ضمان اطمئنان الجمهور وفهمه[45].

وينبغي أيضاً الاستفادة من خصائص الإعلام الرقمي، باعتباره لا يتقيِّد بأوقات معيَّنة ولا يحده مكان محدد، فبإمكانه الوصول إلى جميع أنحاء العالم متجاوزاً كل القيود الزمانية والمكانية، فضلاً عن قدرته على جذب اهتمام وتركيز المتلقي؛ نظراً لأن المشاهد يختار المحتوى بنفسه ولا يُفرض عليه، كما هو الحال في الإعلام التقليدي.

مما سبق يتضح أن تطبيق البرنامج التَّقويميّ الدمجي يتطلب الاستعانة ببعض الأطراف والمتخصصين، وذلك على النحو الآتي:

1. دُعاة الدين

ينبغي أن يتمتع دُعاة الدين بالقدرة على الإقناع بالحجة والبرهان؛ ليخوضوا حوار شامل مع السجناء المتطرفون الدينيون، ويتمكنوا من إثارة الشكوك بشأن آرائهم الخاصة بمقبولية استخدام العنف.

(44) Rohan Gunaratna، Sabariah Hussin Terrorist Deradicalisation in Global Contexts, Success, Failure and Continuity, New York, Taylor & Francis, 2022, p177.

(45) H. El-Said New Approaches to Countering Terrorism, Designing and Evaluating Counter Radicalization and De-Radicalization Programs, UK, Palgrave Macmillan, 2021, p82.

وهناك بعض الاعتبارات ينبغي مراعاتها في عملية الإقناع، وهي كالآتي:

أ. وضوح الدعوة، وتبسيط مساعيها، فإذا اتصفت بالغموض والتشويش، رفضها العقل.

ب. الابتعاد عن أسلوب المواجهة المباشرة والتصادم؛ لأنه قد يستثير حفيظة السجين المتطرف، ويبدأ في الدفاع عن قيمه ومبادئه وعقيدته، ما يؤدي إلى الجدال والعناد؛ لذا يفضل التركيز على الجوانب الإيجابية التوافقية بين الطرفين.

ج. مراعاة المستوى الإدراكي في الأسلوب الإقناعي، ودرجة التأثر ونوعه، فمنهم من يتأثر بالحجج المنطقية، والبعض يحتاج لأسلوب الترغيب أو الترهيب، فمراعاة تلك الأمور، تُسهم في إنجاح عملية الإقناع.

د. استخدام أسلوب التخيير والتفضيل، وذلك بمنح السجين الفرصة لقبول أو رفض آراء الداعية، وهو ما يدفعه للتفكير بإمعان وموضوعية فيما يُطرح عليه، بعيداً عن الشعور بالإجبار والإكراه؛ لما يُفضي إليه من تصلب الرأي.

ه. تهيئة الأجواء وعزل السجين المتطرف عمن حوله من المُثبِّطات؛ لعدم تأثره برأي الأكثرية، والتي قد تحد من أهداف العملية الإقناعية؛ لذا ينبغي تجنب المناظرة في أجواء جماعية.

و. الاهتمام بالإقناع العاطفي، فالإقناع لا يكفي فيه الجانب العقلي المعرفي فقط، أي الاكتفاء بتقديم المعلومات؛ بل لا بُدَّ من الاستثارة العاطفية.

2. **الأخصائيون النفسيون**

يضطلع الأخصائي النفسي بالمهام الآتية:

أ. تحليل وفهم الأفكار والمشاعر والعواطف، ودراسة السلوك البشري، ثم مراقبة وتسجيل وتوثيق كيفية ارتباط السجناء وتفاعلهم مع بعضهم البعض، ومع البيئة والعوامل المحيطة بهم.

ب. التنبؤ بالتصرفات والسلوكيات المتوقعة، وردود الأفعال الحالية والمستقبلية؛ وفقاً لدراسة العقل والتصرفات.

ج. تقديم التوجيه والإرشاد والدعم النفسي للسجناء؛ للتعامل مع مشكلاتهم الاجتماعية.

د. حل الخلافات والاضطرابات، وجميع الأفكار والمعتقدات والدوافع غير الصحيحة، بهدف تحسين سلوكيات السجناء، وتعزيز العلاقات والمهارات الاجتماعية.

3. المشرفون الاجتماعيون

يضطلع المشرف الاجتماعي بالمهام التالية:

أ. تقييم احتياجات نزلاء السجن؛ لتحديد الخدمات والبرامج الاجتماعية المناسبة.

ب. تطوير وتنفيذ البرامج الاجتماعية؛ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة.

ج. تقديم المنح والمساعدات للسجناء وأسرهم.

د. التنسيق مع المؤسسات الأخرى المعنية بالخدمات الاجتماعية، مثل: المدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية وغيرهم.

4. المعلم التربوي

إن المعلم التربوي لا ينحصر دوره في التلقين، وإنما يجب أن يكون قادراً على استمالة السجناء وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وحفز الطاقات الإيجابية، كالدعوة للتفاؤل والأمل وقوة الإرادة، والقدرة على تخطي العقبات، والتغلب على العوائق.

ولبلوغ المعلم التربوي تلك الأهداف السابقة ينبغي أن ينوع من أدواته وأساليبه في نقل المحتوى العلمي، ويتدرج في الخطاب، فضلاً عن عدم الاكتفاء بالخطاب العام أو النصيحة العامة الموجهة للجميع، فقد لا يتلقاها الكل بتركيز تام، وإنما ينبغي الاعتماد على المشاركة الفاعلة والجلسات الانفرادية الموجهة لأشخاص بذواتهم دون غيرهم.

5. الضحايا

استعراض المشاهد المأساوية التي حلت بالضحايا من جراء أعمال العنف والإرهاب التي اضطلع بها المتطرفون، قد تُحدث تأثيراً قوياً في تحريك مشاعر وعواطف السجناء المتطرفين، وتؤدي إلى تغيرات جذرية في عقيدتهم، كما أن عمليات المصالحة وإجراء الحوار فيما بين السجناء والضحايا أو ذويهم، يمكن أن تحد من التوتر النفسي.

6. المتطرفون السابقون

قد يكون لشهادات المتطرفون السابقون المُفرج عنهم تأثير إيجابي في تغيير العقيدة الغَلواء للسجناء المتطرفون الحاليين، فقد سبق وكان لهم تأثير كبير على تطرفهم واقتناعهم بآرائهم وأفكارهم المتشددة، فضلاً عن أهمية اضطلاع المتطرفين السابقين بمقارنة الأوضاع بين الواقع الأليم بالعيش كمتطرفٍ عنيف، وبين وضعه الحالي كعضو نافع فاعل في المجتمع؛ لما له من بالغ الأثر على السجين الحالي لتغيير منهجه وطريقة تفكيره وتقويم سلوكه.

7. أفراد الأسرة والأصدقاء

تؤدي الأسرة دوراً مهماً في عملية التطبيع، وإعادة دمج المتطرف المفرج عنه في المجتمع، ومنعه من العودة إلى حياة التطرف، فضلاً عن تأثره بأصدقائه؛ لذا ينبغي إشراكهم في عملية التقويم، وتهيئة البيئة الداعمة له عقب إطلاق سراحه.

8. الشخصيات المؤثرة بالمجتمع

قد تُسهم التدخلات الإيجابية للشخصيات المؤثرة من الزعماء والمفكرون والمبدعون والمبتكرون والقادة والرواد وغيرهم، في حفز عملية التغيير لدى السجناء المتطرفون؛ لما لهم من قدرة إقناعية على التأثير في الآخرين.

9. متطوعو منظمات المجتمع المدني

يؤدي متطوعي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في رعاية السجناء المتطرفون المُفرج عنهم، وذلك بتوفير سبل العيش الكريمة التي تنأى بهم عن سبيل العودة للتطرف، حيث توفر لهم المسكن والثياب المناسبين، ومحاولة إيجاد مهن تتلائم مع خبراتهم وقدراتهم البدنية والعقلية، مما يهيئ لهم الظروف لإعادة توطينهم في المجتمع.

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية على التشريع القطري الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية

أولاً- التشريع القطري رقم (3) لسنة 2009م الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية

تناول التشريع القطري رقم (3) لسنة 2009م الخاص بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية مجموعة من المواد القانونية هدفت في مجموعها إلى إصلاح وتقويم وتأهيل المحبوسين، من خلال استخدام كافة الوسائل والمؤثرات التربوية والتعليمية والطبية، والتدريب المهني والخدمة الاجتماعية، والأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية؛ لخلق الرغبة لدى المحبوسين نحو الحياة الشريفة والمواطنة الصالحة[46].

فقد نصت المادة (28) على أهمية تعليم المحبوسين قضائياً وتدريبهم مع مراعاة أعمارهم ومدى استعدادهم ومدة العقوبة المحكوم بها عليهم، على أن يمنح المحبوس قضائياً أجراً مقابل عمله، وذلك بنص المادة (27).

(46) https://encyclop.sjc.gov.qa/lawlib/Images/prisons/laws/31/2009-.htm.

وأكدت المادة (30) على تمكين المحبوسين من الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة ووضع برامج خاصة بالندوات والمحاضرات التثقيفية وغيرها من البرامج الترفيهية، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يكون لكل مؤسسة مرشد ديني أو أكثر من الدعاة المتخصصين، كما يكون لها أخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية، وذلك بنص المادة (33)، ويتم منح المحبوس مكافأة مالية تشجيعية إذا استطاع أثناء وجوده بالمؤسسة حفظ القرآن الكريم أو أجزاء منه، أو قدم بحثاً أو عملاً فنياً متميزاً أو أجاد حرفة أو صنعة معينة، أو حصل على إحدى الشهادات العامة أو الجامعية أو العليا، وذلك بنص المادة (32)[47].

واهتم التشريع القطري بالرعاية الصحية والاجتماعية، فنصت المادة (36) على أهمية توفر وجبات غذائية للمحبوسين تناسب أعمارهم وحالتهم الصحية، ويجب أن تكون جيدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم، وأشارت المادة (39) إلى منح المحبوس مدة ساعة في اليوم لممارسة الرياضة البدنية، فضلاً عن توفر للمحبوسين ملابس وأغطية ملائمة للاستعمال الشخصي، وذلك بموجب المادة (37).

ومنح التشريع القطري الحق للمحبوس في استقبال الزوار والمراسلة وذلك طبقاً لما تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وذلك بنص المادة (47)، كما منح المشرع القطري الحق للمحبوس قضائياً أن يمر بفترة انتقالية قبل الإفراج عنه، بهدف تيسير إدماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه؛ على أن يراعى فيها التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا، وذلك بموجب المادة (61).

وأجازت المادة (67) الإفراج تحت شرط عن كل محبوس قضائياً إذا كان قد أمضى في المؤسسة ثلاثة أرباع مدة العقوبة وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في المؤسسة يدعو إلى الثقة في تقويم نفسه، وذلك ما لم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام، كما أجازت المادة (70) إلغاء الإفراج تحت شرط إذا خالف المفرج عنه الشروط أو لم يقم بالواجبات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، أو ارتكب جناية أو جنحة عمدية معاقباً عليها بالحبس[48].

ويناشد الباحث المشرع بأهمية توفير الحماية اللازمة للمفرج عنه من السجناء المتطرفين، عن طريق ما يسمى بالعدالة التصالحية، وذلك بإشراك القائمين على إدارة المؤسسة العقابية والإصلاحية في التواصل مع الضحايا الذين أضيروا من السلوك المتطرِّف للسجين، بغرض تهدئة الأوضاع، وتسهيل عملية إعادة دمج المتطرف المفرج عنه في المجتمع، حيث يتم إفهامهم بأن السجين قد تغيرت سلوكاته؛ لخضوعه لبرنامج تأهيلي

(47) https://encyclop.sjc.gov.qa/lawlib/Images/prisons/laws/31/2009-.htm.

(48) https://encyclop.sjc.gov.qa/lawlib/Images/prisons/laws/31/2009-.htm.

على مدار قضاءه فترة العقوبة، وإذا باءت عملية التصالح بالفشل، فينبغي التنسيق من أجل نقل السجين المتطرِّف المفرج عنه وعائلته إلى مناطق أكثر أماناً.

ويؤكد الباحث على أهمية توفير حياة كريمة للمفرج عنه من السجناء المتطرفين، وذلك بتنسيق إدارة المؤسسة العقابية والإصلاحية مع الجهات المعنية والهيئات ذات الصلة لتوفير عمل يتناسب مع قدرات وإمكانات كل مفرج عنه؛ بناءاً على تقارير كل حالة.

ويرى الباحث أنه ينبغي أن تضطلع المؤسسات العقابية بالتنسيق مع من يرغب من منظمات المجتمع المدني التطوعية بتقديم الدعم المادي والمعنوي لأُسَر السجين أثناء قضاءه فترة العقوبة، وذلك بإشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس مناسبين، وتقديم خدمات الرعاية الصحية وغير ذلك، هذا بالإضافة إلى توفير الرعاية اللاحقة للسجناء المفرج عنهم بتأمين سبل العيش الكريمة التي تنأى بهم عن سبيل العودة للتطرف.

ويتضح مما سبق أن الباحث يؤكد على ضرورة الاهتمام بالرعاية اللاحقة للمفرج عنه من السجناء المتطرفين، سواء أكان عن طريق العدالة التصالحية أم بالتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير عمل شريف أم بالتواصل مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم المادي والمعنوي، نظراً لأنها جزء لا يتجزأ من البرنامج التأهيلي الذي يخضع له السجين طيلة فترة قضاءه للعقوبة؛ فإذا ترك المفرج عنه بمفرده يواجه مصاعب الحياة من توفير احتياجاته ومتطلباته الأساسية من مسكن وملبس وغذاء مناسبين، وفشل في تأمينها؛ فسيرتمي حتماً في أحضان الجماعات المتطرفة ويعاود الإجرام والعنف، وبالتالي سيفقد البرنامج التأهيلي هدفه في إصلاح السجين وتأهيله، ما سيهدر موارد الدولة التي أنفقت في سبيل تقويمه.

ثانياً- اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية رقم (11) لسنة 2012م

أصدر وزير الداخلية القطري اللائحة التنفيذية رقم (11) لسنة 2012م الخاصة بالقانون رقم (3) لسنة 2009م بتنظيم المؤسسات العقابية والاصلاحية.

وقسمت المادة (3) المحبوسون إلى سبع فئات، وهي كالآتي: (الفئة (أ) المحبوسين احتياطياً، الفئة (ب) للمحبوسين المحكوم عليهم في قضايا النفقات أو الشيكات أو عدم سداد الدية أو دين مدني، الفئة (ج) للمحبوسين المحكوم عليهم مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، الفئة (د) المحبوسين المحكوم عليهم مدة تزيد على ثلاث سنوات، الفئة (هـ) للمحبوسين المحكوم عليهم في قضايا المواد المخدرة، الفئة (و) للمحبوسين المحكوم عليهم بالإعدام، الفئة (ز) للمحبوسين قضائياً أو احتياطيا في قضايا أمن الدولة الداخلي والخارجي)[49].

(49) https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=4848&TYPE=PRINT&language=ar.

ويؤكد الباحث على أهمية إضافة فئة تخص مرتكبي الجرائم الإرهابية أو العمل الإرهابي كما عرفها البند الأول والثاني بالمادة (1) من القانون القطري رقم (3) لسنة 2004م بشأن مكافحة الإرهاب (والمعدلة بموجب مرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2017م).

وخصصت المادة (4) من اللائحة التنفيذية أماكن في المؤسسة العقابية لكل فئة من فئات المحبوسين، المنصوص عليها في المادة (3) من هذه اللائحة، مع مراعاة سوابق المحبوسين، وأعمارهم، ونوع جرائمهم، وقابليتهم للإصلاح، وعلى أن يتم فصل المحبوسين في قضايا تعاطي المخدرات عن المحبوسين بالاتجار والاستيراد للمواد المخدرة[50].

ويرى الباحث أهمية تصنيف السجناء الإرهابيين أو المتطرفين إلى فئات مختلفة تبعاً لدرجة التطرف، والقدرة على الإقناع، واحتمال اللجوء إلى استخدام القوة والعنف، حيث يتم فصل القادة والمشايخ عن صغار المتطرفين أو المتطرفون في الإطار المعتدل الذين لا يميلون إلى العنف ويسهل إخضاعهم للتعليمات والتوجيه، مثلما فصلت المادة (4) من اللائحة التنفيذية المحبوسين في قضايا تعاطي المخدرات عن المحبوسين بالاتجار والاستيراد للمواد المخدرة.

ويشدد الباحث على أهمية التأهيل المهنيّ للقائمين والمشرفين على إدارة السجن، وتلقيهم الدعم التدريبي الملائم لتعزيز مهاراتهم في التعامل مع السجناء المتطرفين بمختلف فئاتهم وشرائحهم، وتحقيق القدرة على فرض النظام داخل السجن، وإحكام السيطرة الأمنية على السجناء.

(50) https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=4848&TYPE=PRINT&language=ar.

الخاتمة:

في الختام، ينبغي التأكيد على أن المؤسسة العقابية مهما بلغت إجراءاتها الأمنية من صرامة وانضباط وحزم في تطبيق القوانين واللوائح، والتزام القائمين على إدارتها بحقوق الإنسان ومعايير السلوك الاجتماعي؛ لن تستطيع التصدي بمفردها للعنف المُتصاعد للجماعات المتطرفة، وإنما لابُدّ من تكاتف كافة مؤسسات الدولة التي تستهدف إعادة تأهيل المتطرفين، وذلك بتقديم الدعم المادي والنفسي والاجتماعي والتأهيل الفكري وتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة، فضلاً عن الوساطة الخارجية، والدور المهم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من أشكال الدمج والتقويم.

وبادئ ذي بدء، ينبغي أن يخضع جميع السجناء الجدد لعملية فحص أولي بمجرد وصولهم للمؤسسة العقابية، مع ضرورة إجراء تقييم تفصيلي للمخاطر والاحتياجات؛ للوقوف على درجة الخطورة التي يشكلها كل سجين، وبيان الدوافع الحقيقية وراء انخراطهم في التطرُّف العنيف، من أجل تحديد البرنامج التأهيلي الذي يتناسب مع درجة التطرف والعنف.

ويتضمن البرنامج التقويمي عقد دورات عامة لتثقيف السجناء المتطرفون، وإذكاء وعيهم الديني، وتعزيز التدخلات السلوكية والمعرفية؛ وذلك في إطار دراسة المؤثرات الداخلية والخارجية الدافعة لتحولهم إلى العنف والإرهاب، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية المصاحبة لذلك، فضلاً عن تدعيم مشاركتهم في البرامج المؤسسية، وإبداء التقدير ومنح الشهادات للمتفوقين دراسياً، والفوز بالميداليات للمشاركين في الأنشطة الرياضية، ودعوة الأسر والأصدقاء وممثلي المجتمع والمنظمات المجتمعية للحضور، والاهتمام بالزيارات العائلية، وممارسة الفنون والأنشطة الإبداعية والترفيهية، ومنح فرص الحصول على أجر مقابل العمل.

وينبغي أن تتم كل هذه الفاعليات وغيرها في بيئة داعمة، تستخدم الحوافز لتشجيع السجناء المتطرِّفين على حسن السلوك والمشاركة البناءة في البرامج، وفي إطار حسن معاملة القائمين على إدارة السجن للسجناء المتطرفون، والتفاعل الإيجابي معهم، والتصرف وفق السلوك الاجتماعي ومعايير السلوك المهني، من أجل بناء الثقة الداعمة وتعزيز عملية التغيير.

أولاً- النتائج

1. بَيَّنَ الباحث أن درجة التطرف أو العنف تختلف بين السجناء المتطرفون؛ لذا ينبغي إجراء عملية فحص أولي لكافة السجناء عند دخولهم السجن لأول مرة، من أجل تحديد المخاطر التي قد يشكلها كل سجين سواء على نفسه، أو على الآخرين.
2. برهنَ الباحث على أن المعاملة الإنسانية للسجناء لا تقَوَّضَ حفظ الأمن والنظام في السجون، بل على النقيض من ذلك، فهي تجعل السجناء يتقبلون الأوضاع المعيشية، وبالتالي يسهل إخضاعهم لبرامج التقويم، لإعادة دمجهم في المجتمع.
3. دَلَّلَ الباحث على أن اتباع سياسة عزل السجناء المتطرِّفين عن غيرهم من عامة السجناء، توفر قدراً من الحماية للسجناء العاديين، حيث تُجنبهم مخاطر التطرف، بيد أنها قد تُسهم في تَلاحُم السجناء المتطرِّفون وجعلهم أكثر عنفاً.
4. أَكَّدَ الباحث على نِسبيّة أساليب احتجاز السجناء المتطرفون داخل السجون، فتنتهج الدول أساليب مختلفة وفقاً لإمكانات وموارد كل دولة، فضلاً عن طبيعة الجماعة المتطرِّفة العنيفة، وحجم اتصالاتها بالمجتمع الخارجي.
5. وضَّحَ الباحث أن عملية تقويم السجين المتطرف هي مسئولية مجتمعية، ينبغي أن تتكاتف كافة مؤسسات الدولة المعنية من أجل تهيئة بيئة مؤسسية داعمة للسجناء.

ثانياً- توصيات البحث

وفي ختام هذا البحث، أشير – على سبيل التوصيات – إلى بعض النقاط التي أرى أنها فاعلة ومؤثرة في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة بين السجناء العاديين، فضلاً عن فاعليتها في تقويم السجين المتطرف، ومحاولة دمجه في المجتمع كعضو نافع، وأوجز تلك التوصيات فيما يلي

1. اخضاع السجناء المتطرفون لعملية "الفرز والتصنيف" لتحديد المخاطر المحتملة، وحتى يتناسب البرنامج التقويمي مع درجة التشدد والخطورة التي تمثلها كل شريحة.
2. الاستجابة لاحتياجات السجناء وإشباع متطلباتهم الأساسية، حتى يتقبلوا الأوضاع المعيشية في السجن، ومن ثم يسهل تأهيلهم وفقاً للبرامج الدمجية.
3. عقد دورات محو الأمية للسجناء المتطرفون، فضلاً عن الدورات التوعوية والتثقيفية؛ للنهوض بالوعي الفكري والثقافي، واكتساب السجين احترامه لذاته، وتزداد ثقته بنفسه، ويستطيع إدراك الأمور بنظرة أكثر عمقاً وشمولية.

4. إتاحة التدريب المهني والفني للسجناء المتطرفون، وفقًا لقدراتهم البدنية والعقلية؛ لتعزيز فرص العثور على وظيفة عند إطلاق سراحهم، وإعادة دمجهم.
5. المراجعة الفكرية للمفاهيم الدينية المغلوطة، وإخراج المتطرفون من بوتقة التفسيرات الضيقة التي تحض على استخدام العنف، وتشجيع روح التعايش والتسامح، وتقدير التعددية والوسطية، فضلاً عن تبسيط الخطاب الديني؛ ليتناسب مع بساطة فكر القاعدة العريضة من المتطرِّفين.
6. توفير الدعم النفسي للسجناء المتطرفون، وذلك بالاستعانة بالأخصائيين النفسيين؛ للوقوف على الأسباب والدوافع الحقيقية لإقدامهم على ممارسةً العنف غير المبرر مع الغير، ومحاولة تهيئة الأوضاع والظروف لإعادة تقبلهم في المجتمع.
7. تنظيم الأنشطة الإبداعية والثقافية والترويحية للسجين المتطرف؛ لما لها من دور بالغ الأهمية في تقويم سلوكه وجعله أكثر تفاعلاً مع الآخرين، فضلاً عن تحقيق القدرة على ضبط انفعالاته، وإظهار الإيجابية في كثير من المواقف.
8. تمكين السجناء المتطرفون من ممارسة التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق، لمدة ساعة على الأقل يومياً، باعتبارها أداة ضبط اجتماعي تختزل السلوك غير المرغوب اجتماعيًا، ما يُسهل عملية الدمج المجتمعي.
9. السماح للسجين المتطرف بإجراء الاتصالات والزيارات مع أفراد أسرته وأصدقائه على فترات منتظمة، حيث تؤدي هذه العلاقات الاجتماعية إلى تحسين الصحة النفسية للسجناء المتطرفون، فضلاً عن تعميق الروابط المجتمعية، والحد من دوافعهم لاستخدام القوة والعنف.
10. تفعيل الدور الإيجابي الفعال لمنظمات المجتمع المدني في توفير سبل العيش الكريمة، التي تنأى بالمتطرفين المُفرج عنهم عن سبيل العودة للتطرف، حيث تشبع احتياجاتهم الأساسية من: مأكل ومشرب ومسكن ورعاية صحية وعمل وغير ذلك.
11. إرساء آلية واضحة المعالم بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العقابية والوزارات المعنية؛ لتطبيق سياسة "الدمج التدريجي"، حيث يتم نقل السجناء المتطرِّفين – الذين ثبت استجابتهم للبرنامج التأهيلي – إلى بيئات أقل تقييداً تدريجيًا، تهيئة للإفراج عنهم.
12. توفير تدابير الحماية اللازمة للسجين المتطرف عند الإفراج عنه، وذلك إذا توافرت معلومات تفيد بتهديدات لحياته أو حياة أفراد أسرته، فضلاً عن إمكانية نقله وعائلته إلى مناطق أكثر أماناً.
13. تشكيل مجلس أعلى للرعاية اللاحقة بمشاركة الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال، وإنشاء صندوق يتم تجميع كافة الموارد المالية حكومية وأهلية ووضعها تحت تصرف هذا المجلس على أن توجه لإقامة مشروعات ذات كثافة

عمالية لاستيعاب أكبر عدد من السجناء المتطرفون المُفرج عنهم لإعانتهم على كسب العيش وعدم العودة مرة أخرى للتطرف.

14. تطبيق نظام "الإفراج المشروط" على السجين المتطرف الذي يسهم في تصحيح المفاهيم والتحول الفكري لزملائه من السجناء المتطرفون من خلال توضيح سماحة الدين وسمو مبادئه ونبذه للعنف والتطرف، والتي ترد على حجج المتطرفون وتكشف زيف ودعاوى الكذب التي ترددها الجماعات المتطرفة، واستخدامها الدين لمصلحتهم الشخصية.
15. تسليط الأضواء الإعلامية تجاه برامج تأهيل السجناء المتطرفون، وبيان مدى فاعليتها وجدواها، بغرض تعبئة الرأي العام نحوها بشكل إيجابي وفاعل، وتهيئة المجتمع الخارجي لتقبل السجناء المتطرفون المفرج عنهم.
16. تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمشرفين والقائمين على إدارة السجن في "علم النفس الجنائي"؛ لتعزيز مهاراتهم في عملية التقييم الأولي لسلوك السجناء المتطرفين، بغرض مساعدة الأخصائيين النفسيين في دورات التقويم السلوكي، وذلك بفضل درايتهم التامة بشخصية السجناء بحكم اتصالهم المباشر معهم، وهو ما يسهم في القضاء على مسببات استخدامهم للعنف.

المصادر والمراجع العلمية:

أولاً- المراجع العربية

- أحمد صوان، السّجون العَربيّة: الواقع ورؤية للإصلاح، مصر، القاهرة: شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2024م.
- أحمد عبد اللاه المراغي، المعاملة العقابية للمسجون، مصر، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2024م.
- غنام محمد غنام، حقوق الإنسان في السجون، جامعة الكويت، 2022م، ص 214.
- ميلاد بشير ميلاد إغويطة، دراسات في علم العقاب لحقــوق السجناء، مصر، القاهرة: شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2022م.

ثانياً- المواقع الإلكترونية

- https://encyclop.sjc.gov.qa/lawlib/Images/prisons/laws/3-2009/1.htm.
- https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=4848&TYPE=PRINT&language=ar.

ثالثاً- المراجع الأجنبية

- Alex Berenson The Prisoner, New York, Penguin Publishing Group, 2020, p156.
- Alexa Koenig، Keramet Reiter, Extreme Punishment, Comparative Studies in Detention, Incarceration and Solitary Confinement, USA, Palgrave Macmillan, 2023, p189.
- Andrew Silke, Prisons, Terrorism and Extremism, Critical Issues in Management, Radicalisation and Reform, USA, Taylor & Francis, 2020, p165.
- Ben Crewe، Jamie Bennett، Yvonne Jewkes, Handbook on Prisons, USA, Taylor & Francis, 2023, p289.
- Council of Europe. Committee of Ministers, European Prison Rules, New York, Council of Europe Pub, 2020, p136.
- California. Legislature. Senate. Committee on Public Safety, Segregation Policies in California Prisons, Current Conditions and Implications on Prison Management and Human Rights, New York, Assembly Publications Office, 2022, p89.

- Clarke Jones، Raymund E Narag, Inmate Radicalisation and Recruitment in Prisons, New York, Taylor & Francis, 2021, p248.
- Council of Europe, Prison, A Breeding Ground for Radicalisation and Violent Extremism? New York, Council of Europe, 2020, p358.
- Daan Weggemans، Beatrice de Graaf, Reintegrating Jihadist Extremist Detainees, Helping Extremist Offenders Back into Society, New York, Taylor & Francis, 2022, p258.
- E. Ragab، M. Lombardi، V. Chin Countering Radicalisation and Violent Extremism Among Youth to Prevent Terrorism, USA, IOS Press, 2021, p211.
- Gary Hill, Prevention of Radicalization to Terrorism N Prisons: A Practical Guide, International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), USA, 2023, p311.
- Greg Hannah، Jennifer Rubin، Lindsay Clutterbuck Radicalization or Rehabilitation, Understanding the Challenge of Extremist and Radicalized Prisoners, Rand Europe, New York, Rand Corporation, 2020, p274.
- Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt, USA, University of California Press, 2023, p142.
- H. El-Said New Approaches to Countering Terrorism, Designing and Evaluating Counter Radicalization and De-Radicalization Programs, UK, Palgrave Macmillan, 2021, p82.
- Ian O'Donnell, Prisoners, Solitude, and Time, New York, Oxford University Press, 2021, p214.
- Jules Lobel، Peter Scharff SmithSolitary Confinement Effects, Practices, and Pathways Toward Reform, UK, Oxford University Press, 2022, p147.
- Johan Fuhrmann، Stefan Baier, Prisons and Prison Systems, Practices, Types and Challenges, UK, Nova Science Publisher's, Incorporated, 2020, p96.
- John Kleinig, Prisoners' Rights, UK, Taylor & Francis, 2022, p88.
- Louise Sicard، Philip Birch Prisons and Community Corrections, Critical Issues and Emerging Controversies, New York, Taylor & Francis, 2023, p261.
- McKinley D. Coffin Prison Radicalization: The New Extremist Training Grounds? USA, Naval postgraduate school Monterey ca, 2022, p88.
- Mohamed Bin Ali، Rohan Gunaratna Terrorist Rehabilitation: A New Frontier in Counter-terrorism, UK, World Scientific Publishing Company, 2022, p233.

- Melissa Dearey, Radicalization, The Life Writings of Political Prisoners, New York, Taylor & Francis, 2019, p255.
- Mark S. Hamm, The Spectacular Few, Prisoner Radicalization and the Evolving Terrorist Threat, London, NYU Press, 2022, p163.
- Organizacja Narodów Zjednoczonych Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons, USA, UN, 2022, p200.
- Peter R. Neumann Prisons and Terrorism, Radicalisation and De-radicalisation in 15 Countries, UK, ICSR, King's College London, 2020, p66.
- Professor United States Congress، United States Congress، United States House of Representatives، Committee on Homeland Security, Terror Inmates, Countering Violent Extremism in Prison and Beyond, USA, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2021, p288.
- Rajan Basra، Peter R. Neumann Prisons and Terrorism, Extremist Offender Management in 10 European Countries, USA, ICSR, 2020, p91.
- Rohan Gunaratna، Sabariah Hussin, Deradicalisation and Terrorist Rehabilitation, A Framework for Policy-making and Implementation, New York, Taylor & Francis, 2022, p281.
- Rohan Gunaratna، Sabariah M. Hussin International Case Studies of Terrorist Rehabilitation, New York, Taylor & Francis, 2022, p286.
- Rohan Gunaratna، Sabariah Hussin, Terrorist Deradicalisation in Global Contexts, Success, Failure and Continuity, New York, Taylor & Francis, 2022, p147.
- Richard W. Hardwick The Truth About Prison: Prisoners, Professionals and Families Speak Out, London, 2022, p196.
- Sarah V. Marsden Reintegrating Extremists, Deradicalisation and Desistance, UK, Palgrave Macmillan, 2020, p244.
- Sagit Yehoshua Terrorist Minds: From Social-psychological Profiling to Assessing the Risk, UK, World Scientific Publishing Company, 2023, p55.
- Sidney Webb، Beatrice Webb, English Prisons Under Local Government, USA, Taylor & Francis, 2022, p361.

- Sharon Shalev, Controlling Risk Through Solitary Confinement, New York, Taylor & Francis, 2021, p255.
- Shane Bryans Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons, USA, United Nations Office on Drugs and Crime, 2021, p299.
- Sharon Shalev, Sourcebook on Solitary Confinement, New York, Greater London Group, 2020, p225.
- Susan Easton The Politics of the Prison and the Prisoner, Zoon Politikon, New York, Taylor & Francis, 2020, p89.
- Susan Bailey, Terrorists Within UK Prison Systems, A Discussion, USA, GRIN Verlag, 2021, p177.
- Tinka M. Veldhuis, Prisoner Radicalization and Terrorism Detention Policy, Institutionalized Fear or Evidence-Based Policy Making? New York, Taylor & Francis, 2023, p225.
- William P. Sturgeon، Francesca Spina, Think Like a Terrorist to Combat Terrorism and Radicalization in Prison, New York, Taylor & Francis, 2022, p197.